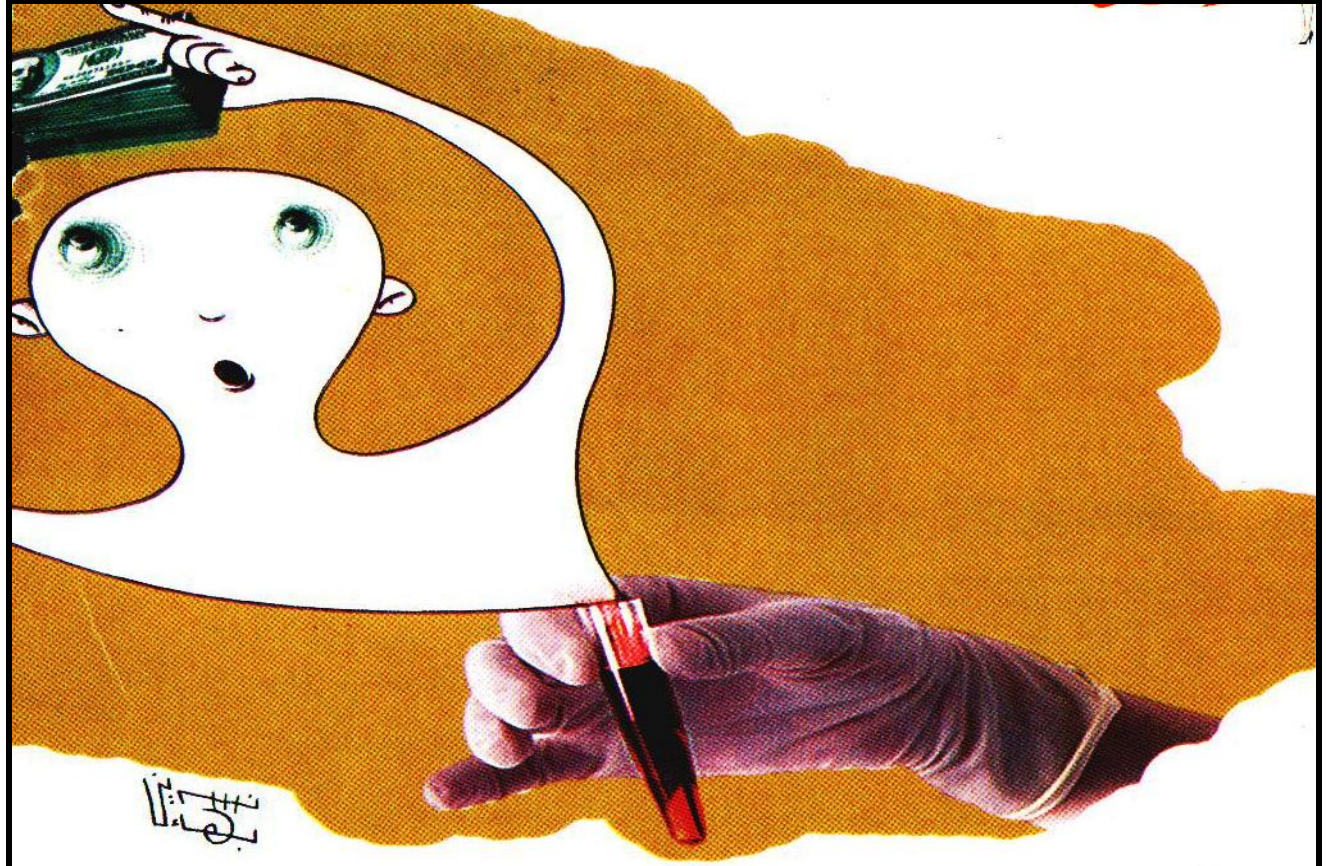


PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Sabah El Kheir
DATE:	3-March-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	30,000
TITLE :	12 Hospitals and 1789 Laboratories Sold in 6 Months
PAGE:	24, 25
ARTICLE TYPE:	Government News
REPORTER:	Staff Report

PRESS CLIPPING SHEET



مليارات للسيطرة على القطاع الصحي:

بيع 12 مستشفى و1789 معمل تحليل

الآن كان الاستثمار الأجنبي في مجال الرعاية الصحية يبدو غير ملحوظ وربما لا يعرف أحد عنه الكثير، ولكن دون أي مقدمات دخلت مجموعة «أبراج كابيتال» الإماراتية وبدأت في شراء عدد كبير من المنشآت الطبية في محاولة للسيطرة على السوق، وهو ما سلط الضوء عليها في الفترة الأخيرة كذلك دق جرس الإنذار بشأن وجود منافس شديد القوة والخطورة في ذلك القطاع لا يمكن الاقتراب منه. وكانت هذه التحركات بمثابة مادة دسمة للكثير من الأسئلة حول دخول الشركة في هذه القطاعات وشراء جزء كبير منها ورغم وعود عدد من المسؤولين فيها بعدم تحريك

قامت شركة أبراج كابيتال الإماراتية بشراء ١٢ مستشفى حسب رصد المركز المصري للحق في الدواء، حيث اشترت ١٠٠٪ من مستشفى كيلوباترا بصفقة قيمتها ٧٧٠ مليون جنيه، و٦٠٪ من مستشفى القاهرة التخصصي، ومصر الدولي والجولف والجنزوري والنيل بدرأوى وكيلوباترا والمعادي، كما قامت بشراء ٧٦٪ من معمل البرج التي تملك ٨٦٤ معملاً في جميع المحافظات، و٧٦٪ من معمل في المختبر التي تمثل ٩٢٥ معملاً في جميع المحافظات، وتنافس الشركة حالياً شركة فايزر الأمريكية لشراء أمون للدواء وقدمت عرضاً بمليار و١١٠ ملايين جنيه.. قبل عام من

باسات الحكومات المتعاقبة طوال الثلاثين عاماً باضية بخفض الإنفاق خاصة على التعليم والصحة.. ت إلى انهيار كامل في المنظومة الصحية، وتدهورت نوال المستشفيات واعتبرت هذه الحكومات المواطن بنا.. فتدهورت الحالة الصحية للمصريين وأصبح لنا ٢٠ مليون مصري مرضى بالأورام وفيروس «C» لفشل الكلوى، وفي الشهور الأخيرة أصبحت مستشفيات المصرية هدفاً للمستثمرين واشترت ١٢ مستشفى، وأكبر سلسلتين من معمل التحليل وتحاولاليا شراء قصر العينى الفرنسي!! بدأ الاستثمار الأجنبي في مجال المستشفيات للمعامل.

PRESS CLIPPING SHEET

ولو كان المقابل المادي لإتمام عملية البيع قياسيا.. وأوضح شريف أن الغرض الرئيسي من شراء المستشفيات هو الحصول على ٧٠٪ من إجمالي ما سينفق على التأمين الصحي كل عام وذلك من خلال المبلغ المرصود من الدولة لدعم القطاع. كذلك الاشتراكات الخاصة بالمواطنين والصفقات التي يبرمها مع القطاع الخاص وهو ما يعني توغل كيانات أجنبية في ذلك القطاع للاستفادة منه دون مراعاة لاحتياجات المواطن والظروف التي تمر بها الدولة.. وتابع شريف قائلا: إن تلك الاستحواذات الكبيرة التي طرأت في الفترة الأخيرة لم تدق حتى الآن جرس إنذار داخل الدولة كي تتحرك وتبدأ في مواجهة ما يحدث على أرض الواقع من استخدام سياسات احتكارية في قطاع الصحة حيث إن قانون التأمين الصحي سيوحد العلاج في جهة واحدة بعيدا عن السياسات المتبعة في الوقت الحالي مثل مستشفيات اليوم الواحد والأمانة المركزية والقرارات الشهيرة بالعلاج على نفقة الدولة.

• أمن قومي!!

ومن جهته أكد الدكتور محمد عز العرب رئيس وحدة الأورام الكبدية بالمعهد القومي للكبد بالقاهرة أن جهاز الممارسات الاحتكارية وحماية المنافسة لا يملك السلطة كي يوقف عمليات البيع والاندماج التي تحدث، لذا لا بد من تدخل قوى من الدولة لحماية المواطن المصري الذي عانى كثيرا في الفترة الأخيرة - من الدخول في كثير من الأزمات..

وواصل عز العرب حديثه بتأكيد أن من لا يملك دواء لا يملك صحته وذلك في إشارة إلى أهمية القضية المثارة في الوقت الحالي وهو ما يعني أن الدولة لا تزال تتعامل مع الموقف من بعيد دون الاقتراب وعلاج المشكلة بشكل واضح، وأنه في النهاية سيكون الضحية هو المواطن المصري.. وأضاف عز العرب أن هناك قرارا لوزير الصحة صادرا برقم ٤٩٧ لسنة ٢٠١٤ يلزم بالحصول على موافقة الوزارة على شراء المستشفيات أو حتى تغيير مدير المستشفى، وذلك القرار صدر قبل قيام الشركة الإماراتية بشراء مستشفى القاهرة التخصصي، فهل حدث ذلك بالفعل؟.. وهل هناك رقابة شديدة من الدولة من أجل الوقوف أمام سياسات الاحتكار الحالية في مجال مؤسسات الرعاية الصحية. •

للحكومة والتي دائما ما تخطئ في نتائج التحاليل حتى إنه بات من الصعب أن يمنح مستشفيان تابعا للحكومة نتائج متطابقة وصحيحة وذلك بشهادة عدد من العاملين بداخلها. ويرجع ذلك إلى عدم وجود أجهزة متطورة تواكب التطورات التي يشهدها المجال والتي تكون متوافرة في المختبرات الكبرى التي استحوذت عليها «أبراج».. كذلك فإن الغموض بدأ يكتنف الكثير من القرارات والقوانين المتعلقة بشأن استقبال الحوادث، فهل على سبيل المثال ستكون الشركات الأجنبية مجبرة على استقبال بعض الحالات المجانية وحوالات الحوادث والطوارئ؟ أم أنها ستتصل من ذلك باعتبارها منشأة غير تابعة للمنظومة الصحية المصرية.

• علامات استفهام!!

أكد الدكتور محمود شريف مدير المركز المصري للحق في الدواء أن إتهام الشركة الإماراتية لصفقتي معامل البرج والمختبر أدى إلى احتكار كبير في مجال المختبرات الطبية، وهو أمر يتعلق بالأمن القومي من الدرجة الأولى.. وتساءل شريف عن السبب الرئيسي وراء شراء هذه المستشفيات.. رغم أن ملاكها القدامى يؤكدون أنها مؤسسات خاسرة وهو ما يثير الكثير من علامات الاستفهام والتعجب حول هذه الصفقات في الفترة الأخيرة سوى أن قانون التأمين الصحي المنتظر سيجعل من تلك المستشفيات كيانات ناجحة ومربحة بأي حال من الأحوال.

وتطرق شريف إلى طبيعة الملكية في الشركة وعدم اتضاح الرؤية والشفافية بشأن الملاك الحقيقيين لمجموعة أبراج كابيتال، خاصة أن المدير التنفيذي للشركة وهو باكستاني الجنسية كان قد اتهم في وقت سابق بغسيل الأموال مع أطراف آخرين مثل علاء وجمال مبارك ولا أحد يعلم ما انتهت إليه التحقيقات. وأوضح شريف أن الوقت الحالي يحتاج من الدولة إلى ضرورة الالتفات إلى القطاع الصحي لأنه يمثل قضية أمن قومي من الدرجة الأولى ولا يوجد أبرز من الاتجاه الذي سلكته إنجلترا مع شركة فايزر حين قررت هذه الأخيرة شراء شركة إنجليزية كبرى وعلى الفور تم إصدار قانون يحرم بيع الشركة، وذلك خشية على خلاصة الفكر الإنجليزي الذي سينتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى

شخصية عامة مصرية كانت تتولي رئاسة البورصة في وقت سابق.. وبدأ الرجل يجري الكثير من المفاوضات بشأن الدخول في شراكة مع المستشفيات الجامعية التي يتردد عليها أكثر من ٥٠ مليون مواطن سنويا مما يعني أن الهدف من وراء ذلك إحكام السيطرة على نسبة كبيرة من القطاع والانتظار لحين الانتهاء من الشكل النهائي لقانون التأمين الصحي الذي سيسمح بتدفق أكثر من خمسة مليارات جنيه سنويا للقطاع الخاص، وهو ما يعني أن المستشفيات الخاصة في المستقبل ستكون بمثابة الكنز الذي لا ينضب لأن القانون يسمح بأن يكون التكوين المالي لميزانيات المستشفيات الجامعية مكونا من ٥٠٪ استثمارا حكوميا والآخرى من القطاع الخاص.. ويبدو أن الأيام القادمة ستشهد الكثير من التحركات في مجال المنشآت الصحية من جانب عدد من المنافسين للشركة الإماراتية للحصول على جزء من كعكة التأمين الصحي ولكن يبدو أن المجهود سيكون شاقا للغاية خاصة أن «أبراج» دخلت مبكرا في ذلك المجال وبإجمالي استثمارات رهيبية في ذلك القطاع، ولا أحد يعلم قوة تلك الشركة المالية ومدى قدرتها على الدخول أكثر في مجالات أخرى.. وتعتمد الشركة الإماراتية على تردى المعامل الصحية التابعة

في 6 أشهر!

الأسعار داخل المستشفيات فقد تم التراجع عنها وبدأ الجمهور المتردد على تلك المنشآت يلاحظ الارتفاع الكبير في المقابل المادي لأداء الخدمات الطبية فضلا عن الاستغناء عن عدد كبير من طاقم التمريض والأطباء وفنيي الأشعة. والقريب من تحركات الشركة يؤكد أنها تستخدم واجهة لها في كثير من المفاوضات من خلال



د. محمد عز العرب

شخصية اقتصادية بارزة تقود مخطط شراء المستشفيات الجامعية